كان فرض عين على المهاجرين وكفاية على غيرهم وقال السهيلي كان فرض عين على الانصار
دون غيرهم لانهم بايعوا عليه قال شاعرهم نحن الذين بايعوا محمدا
على الجهاد ما بقينا ابدا وقال الشيخ كانا فرض عين في الغزوات التي خرج فيها النبي
صلى الله عليه وسلم بنفسه وفي غيرها فرض كفاية وضابط فرض الكفاية كل مهم
ديني طلب الشارع حصوله من غير تعيين من يتولاه سمي بذلك لان فعل البعض يكفي
فيه بخلاف فرض العين فانه لابد فيه من فعل كل عين اي ذات ولاجل ما في القيام
بفرض الكفاية من اسقاط الحرج عن غيرين كان القائم به له مزية على القاعد
بفرض العين كذا نقله المصنف عن الامام ونقله ابن الصلاح عن الخطيب للشيخ
ابي محمد ونقله الشيخ ابو علي في شرح التلخيص عن المحققين وارتضاه قال
واما بعده فللكفار حالان احدهما يكونون ببلادهم اي مستقرين فيها غير
قاصدين شيئا من بلاد المسلمين قال ففرض كفاية لقوله تعالى
وجاهدوا في الله حق جهاده ولادعى القاضي عبد الوهاب فيه الاجماع ولانه لو فرض
على الاعيان لتعطلت المعايش والمزارع وخربت البلاد قال اذ ل
فعله من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقين كسائر فروض الكفايات
وتعيين بالسقوط ظاهر في ان فرض الكفاية يتعلق بالجميع وهو الصحيح عند
الاصوليين وقيل بان بالاحرى انه لم يتناول سوى من فعل وحصل الكفاية
بامر من احدهما ان يتعين الامام للغزو جماعة يكفون من بازائهم من العدو
والثاني ان يدخل دار الكفر غازيا او يبعث من يصلح له فان تركه الجميع
اثموا وقال بعضهم او يختص بالمندوب له وجهان والاصح في زوائد الروضة انه
ياثم من لا عذر له من الاعذار الاتية واقله مرة في كل سنة لقوله تعالى اولا
يرون انهم يفتنون في كل عام مرة او مرتين قال مجاهد نزلت في الجهاد ولانه
فرض يتكرر واقل ما وجب المتكرر في كل سنة كالصوم والزكاة ولذلك كان
يفعله صلى الله عليه وسلم منذ امر به فكانت غزوة بدر في الثانية واحد
في الثالثة وذات الرقاع في الرابعة والخندق في الخامسة والمريسيع في السادسة
وفتح خيبر في السابعة ومكة في الثامنة وتبوك في التاسعة واصل الحرمة
شرعت لدفع القتال وانما يوضع مرة واحدة في السنة وكذلك سهم الغزاة
فلا يجوز اخلاء السنة عن مرة واحدة الا لضرورة فان كان بالمسلمين ضعف
او حاجة بان عز الزاد او العلف في الطريق فانه يوخر لزوالها واختار الامام
مذهب الاصوليين فانهم لم يروا التخصيص بالسنة بل اوجبوا حسب الامكان لانه

دعوة قهرية وحمل مقاله الفقهاء على العادة الغالبة في الاستعداد فان
الاموال والعدد لا تبقى تجهز كل الجند في السنة اكثر من مرة وفيه نظر ثم
الامام بالخيار بين ان يخرج بنفسه غازيا او يخرج جماعة ويومر عليهم اميرا ولا
يجعلهم فوضى او يرتب في كل ناحية اميرا فيما يقلده الجهاد وامر المسلمين وسياتي
ما يعتبر في الامير هذا كله في الغزو فاما حراسة حصون المسلمين فتعيينه
على الغور وحبس ادامتها على بلاد الثغور وذلك بعمارة الثغور واعداد الكراع
والاسلحة وحفر الخنادق وترتيب الرجال والاولى ان يبدا بقتال من يليه دار
الاسلام الاان يكثر الخوف من الابعد فيبدا بهم بعد ان يامن شر الاقربين بمعاهدة
وجعل طايفة بازايهم يردونهم ان عدوا فشر لما جرت عادة الاصحاب بذكر
جل من فروض الكفايات هاهنا تبعهم المصنف في ذلك وقد ذكر جملا منها
متفرقة في ابواب كغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه والتقاط المنبوذ
قال ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحجاج العليه وهي
البراهين القاطعة على اثبات الصانع سبحانه وتعالى وما يجب له من الصفات
وما يستحيل عليه واثبات النبوات وصدق الرسل وما اوردته الشرع من المعاد
والحساب والميزان وغير ذلك قال وحل المشكلات في الدين فيجب
ان لا يخلو خطه من خطط الاسلام عن ذلك والمراد بالخطة مسافة القصر
كالحد الدعوق القهرية بالسيف كذا قالوه هنا ونقل الغزالي عن الشافعي ومالك
وسفيان واحمد وجميع اهل الحديث ان الاشتغال بعلم الكلام اي بقواعده
كما قاله في الشرح الصغير بدعة محرمة قال الشافعي لان يلقى الله العبد بكل ذنب ما
خلا الشرك خير له من ان يلقاه بشيء من الكلام وان غيرهم قال انه واجب اما عينا
او كفاية وهو افضل الاعمال قال الغزالي والحق انه لا يطلق القول باذمة ولا بحمد
فقيه منفعته ومضره فباعتبار منفعته وقت الانتفاع حلال او مندوب
او واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام وينبغي ان يكون العالم كالطبيب
الحاذق في استعمال الدواء الخطر لا يضعه الا في موضعه على قدر الحاجة فيتعلمه
ليدفع به مبتدعا لا ليرفع به فيستعمله عند الحاجة وليسلك به طريق الحجج
الواردة في القرآن قال وبعلوم الشروع اي من فروض الكفاية
التي يعلوم الشرع كتفسير وحديث اي وفقه وكذا مقدمات هذه المعلوم
كاصول الفقه والنحو والتصريف واللغة واسماء الرواة والجرح والتعديل واحوال
المعلا اوو فاقهم قال والفروع بحيث يصلح للقضاء لان الحاجة الى ذلك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)